

دروس في مقياس: قانون النقد والقرض / سداسي الاول من السنة الجامعية ٢٠٢٠/٢٠٢١

موجه لطلبة السنة أولى ماستر - تخصص تسويق مصرفي / قسم العلوم التجارية

د. عجابي عماد

المحاور:

**المحور الاول: مفهوم قانون النقد والقرض**

أولاً- تعريف قانون النقد والقرض

ثانياً- البنك المركزي وعلاقته بالخزينة العمومية

ثالثاً- تصنيفات المصارف، إنشائها وتصنيفيتها

**المحور الثاني: تقنيات قانون النقد والقرض**

أولاً - القروض، الاندماج والاعتماد المصرفي

ثانياً- العقد، المسؤولية والالتزامات القانونية المصرفية

ثالثاً- التوجهات الحديثة للمصارف

بعض المراجع المعتمدة:

- محفوظ لعشب، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، ٢٠٠١.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٧.
- شاعر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ٢٠٠٠.

- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٨.
- عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية، الجزائر، ٢٠١٧.
- فضيلة ملهاق، وقاية النظام البنكي الجزائري من تبييض الأموال، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٣.

### مقدمة:

قانون النقد والقرض بالرغم من خصوصية أحكامه، تحكمه مجموعة من التشريعات، ابتداء بالقانون التجاري الذي يعتبر نشاط المصارف نشاط تجاري فكل عملية مصرفية أو عملية صرف هي عمل تجاري بحسب الموضوع فضلا على أن المصرف يعد شركة تجارية، قانون المالية التكميلي (لسنة ٢٠٠٩ مثلا)، إلى جانب قانون الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، ومختلف التنظيمات والتعليمات ومختلف القواعد العرفية المصرفية التي يصدرها البنك المركزي أو المصادق عليها بموجب اتفاقات دولية في المجال المصرفي.

ويلاحظ أن الدولة الجزائرية بعد الاستقلال وانتهاجها التوجه الاشتراكي، ورثت عن الدولة الاستعمارية نظاما مصرفيا رأسماليا، غير أنها أحدثت تغييرات بعد استرجاع السيادة الوطنية، من خلال إنشاء البنك المركزي سنة ١٩٦٣، وإصدار العملة الوطنية (الدينار الجزائري) سنة ١٩٦٤، ولقد تم بلورة النظام المصرفي الوطني عبر تأمين المصارف الأجنبية سنة ١٩٦٦، والمرور بعدة إصلاحات أهمها ما صدر سنوات: ١٩٨٦ (القانون رقم ١٢/٨٦ المتعلق بنظام البنوك والقرض) وفي سنة ١٩٩٠ (قانون ١٠/٩٠ يتعلق بالنقد والقرض تماشيا مع التوجه لاقتصاد السوق المعدل والمتمم سنوات ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ و ٢٠١٧).